

"حشدٌ رشاوىٌ لجانٌ فارغةٌ" .. لا جدید في اليوم الثاني لمسرحية انتخابات النواب الفزالية



الجمعة 19 ديسمبر 2025 م 11:00

لم يعد لجوء المصريين إلى سوق السلع المستعملة أو ما يُعرف بـ"السكند هاند" مجرد خيار اقتصادي يهدف إلى التوفير، بل تحول إلى استراتيجية بقاء إجبارية فرضتها السياسات الاقتصادية المتباينة التي أدت إلى سحق الطبقة المتوسطة وتأكل القوة الشرائية بشكل غير مسبوق.

فبعد عامين من موجات التضخم العاتية التي ضربت البلاد، وسلسلة من قرارات خفض العملة، باتت السلع الجديدة رفاهية بعيدة المتناول لقطاع واسع من المواطنين. هذا التحول الجذري في النمط الاستهلاكي لم يقتصر على الهواة، بل خلق سوقاً موازية خلقة للسيارات والأجهزة الكهربائية المستعملة، تعكس في عميقها فشل الحكومة في كبح جماح الأسعار أو حماية مستوى معيشة المواطن، لتصبح "الخردة" وبقايا استخدام الآخرين هي الملاذ الأخير لملايين الأسر المصرية.

انهيار القوة الشرائية: ضريبة الفشل الاقتصادي

يرى خبراء الاقتصاد أن ازدهار سوق المستعمل ليس مؤشراً على مرونة السوق بقدر ما هو دليل دامغ على انهيار القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة السياسات الحكومية. ورغم البيانات الرسمية التي تتحدث عن تباطؤ معدلات التضخم مؤخراً لتصل إلى 12.3% في نوفمبر 2025، إلا أن هذه الأرقام تظل منفصلة عن الواقع المعيشي، حيث لا تزال الأسعار مرتفعة بشكل جنوني مقارنة بالدخول المتجمدة.

ويؤكد الخبير الاقتصادي محمد أنيس أن التضخم في مصر لم يكن مجرد ظاهرة عابرة، بل ترافق مع تآكل حقيقي في قيمة العملة والمدخرات، مما أجبر المواطنين على تغيير أنماطهم الاستهلاكية قسراً. هذا التغيير لم يتوقف عند شراء الأجهزة المستعملة، بل امتد ليشمل الأمن الغذائي للأسر، متمثلاً في تراجع استهلاك البروتين الديواني واللحواء لبدائل غذائية أرخص، في مشهد يعرى ويعود "الجمهورية الجديدة" بالرثاء.

التمويل الاستهلاكي: ديون من أجل "القديم"

في سابقة تعكس عمق الأزمة، كشف سعيد زعتر، رئيس اتحاد التمويل الاستهلاكي، أن 50% من إجمالي تمويلات السلع الاستهلاكية في مصر أصبحت موجهة للمستعمل، وتحديداً السيارات. هذا يعني أن المواطن المصري لم يعد يقترب لامتلاك الجديد، بل أصبح يكتبه نفسه بالديون والأقساط لسنوات طويلة من أجل شراء سيارة مستعملة أو جهاز كهربائي "كسر زبرو".

وتتوقع التقديرات أن تستحوذ الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المستعملة ودتها على 25% من التمويل الاستهلاكي قريباً. هذه الأرقام تشير بوضوح إلى أن الفجوة السعرية بين "الجديد" و"المستعمل" أصبحت هائلة لدرجة أن النظام المالي الرسمي (شركات التمويل) بدأ يعيد هيكلة نفسه ليتربح من فقر المواطنين وحاجتهم للسلع الأساسية المستعملة، مع توقعات بوصول حجم التمويلات إلى 150 مليار جنيه بحلول 2026.

السيارات المستعملة: حل الطبقة المتوسطة الضائع

يبز قطاع السيارات أكبر دليل على التشوّه الذي أصاب السوق المصري. فمع الارتفاع الجنوبي في أسعار السيارات الجديدة نتيجة القيود على الاستيراد وتدحرج العملة، أصبح "السكند هاند" هو الخيار الوحيد حتى للطبقات التي كانت تصنف سابقاً ضمن الشرائح الميسورة.

وبشير أحمد أسامه، العضو المنتدب لشركة "درايف"، إلى أن برامج تقسيط السيارات المستعملة تشهد نمواً مطرداً لأن الأسعار، حتى مع تراجعها الطفيف، تظل فوق طاقة الغالبية العظمى □ هذا الوضع حول السيارة من وسيلة نقل ضرورية إلى أصل استثماري صعب المNAL، ودفع السوق نحو حالة من العشوائية حيث يتحكم الأفراد في التسعير بعيداً عن أي خوابط، مما يفاقم معاناة المشتري الذي يجد نفسه بين مطرقة الأسعار وسندان الحاجة □

الخلاصة: اقتصاد "إعادة التدوير" الإيجاري

إن تحول مصر نحو اقتصاد "السكند هاند" بهذه الوتيرة المتتسارعة ليس تطويراً طبيعياً للأسواق، بل هو عرض لمعرض عضال أصحاب الاقتصاد الكلي □ فبينما تتحدث الحكومة عن مشاريع عملاقة وأرقام نمو، يضطر المواطن للبحث في منصات "فيسبوك ماركت" و"OLX" عن ثلاثة مستعملة أو سيارة متاهالكة لتدبير أمور حياته □ ويتوقع الاقتصاديون أن يستغرق ترميم القوة الشرائية للمصريين ما بين 3 إلى 5 سنوات، وهي فترة طويلة من التقشف، الإيجاري يدفع ثمنها المواطن البسيط وحده، بينما تكتفي الحكومة بمشاهدة السوق وهو يعيد تدوير فقر الناس في دورات اقتصادية لا تنتهي □